Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

27 Mai 2011
27 ماي 2011

الشروق

Du 27 au 03 06 11

لم يفهم الكثيرون مغزى هذا التصريح

الصبار يثمن استخدام العنف في تظاهرات الأحد الماضي

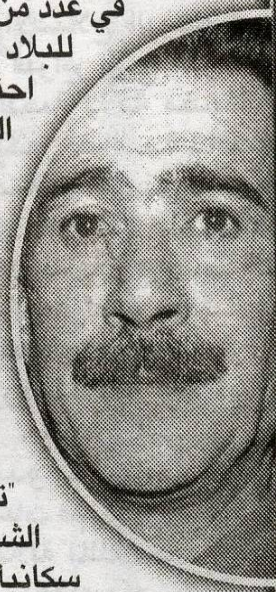

دافع محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن استخدام السلطات المغربية للعنف في التصدي للمظاهرات التي نظمت يوم الأحد الماضي في عدد من مدن المملكة احتجاجا على الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد قائلا أن المتظاهرين عمدوا إلى التظاهر دون ترخيص ودون احترام للشروط القانونية،مؤكدا أن "القانون المغربي كما هو الشأن في البلدان الأوروبية يضع شروطا قانونية لتنظيم المظاهرات وذلك بتقديم تصريح للسلطات يوقع عليه ثلاثة أشخاص ويتطرق إلى موضوع المظاهرة والطرق التي ستسلك منها وتوقيت البداية والنهاية."

وأضاف في مقابلة مع رويترز "ومع ذلك كل تظاهرات حركة 20 فبراير قبل يوم الأحد لم تحترم هذه الشروط ومرت في جو حضاري لم تطلق فيه رصاصة واحدة ولم يعتقل شخص واحد ليتلقى المغرب إشادات دولية من بينها إشادة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون."وقال الصبار "تدخل البوليس في مظاهرة يوم الأحد بسبب أن الحركة الشبابية فضلت تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية."وتساءل "هل تستطيع الحركة تأطير مظاهرات في مثل هذه الأحياء."وكانت حركة 20 فبراير الشبابية التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية . وخلافا لدول عربية أخرى اقتصرت المطالب في مظاهراتها التي مرت جميعا بسلام على الإصلاح ومكافحة الفساد والرشوة

Revue de presse

الأحداث المغربية

محمد الصبار غاضب من وكالة «رويترز»

يتهم محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكالة رويترز للأنباء بتحريف تصريحاته للوكالة تعليقا على استعمال الأمن للقوة في تفريق بعض مسيرات حركة 20 فبراير الأحد الماضي. في بيان حقيقة إلى الوكالة، قال الصبار «جاء في مقالكم ما مفاده أن أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، دافع عن استخدام السلطات المغربية للعنف في التصدي للمظاهرات التي نظمت يوم الأحد 22 ماي 2011، وهو ما يتنافى مع ما جاء صراحة على لسان السيد الأمين العام، أثناء اللقاء الصحفي الذي عقدتموه معه ظهيرة اليوم ذاته. إن ما نشرتم ما هو إلا تأويل وتعليق خاص بالوكالة على تصريحات السيد الأمين العام خلال استجواب لم ينشر كاملا بعد تتوفرون على تسجيله الكامل»

وفيما يؤكد أمين عام المجلس الوطني، في سياق الحديث عن المظاهرات التي شهدتها عدد من مدن قوله إن المتظاهرين تظاهروا دون الحصول على ترخيص ودون احترام للشروط القانونية، قال في المقابل إن «هذا لا يعني البتة أنه يدافع عن استعمال العنف، ذلك أن عدم الحصول على الترخيص المذكور يعتبر من وجهة نظر قانونية خرقا للقانون الذي ينص على ضرورة تقديم تصريح للسلطات في الموضوع. وهذا أمر قانوني محض لا علاقة لموقف أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان به».

Revue de Presse de l'Homme

L'Observateur du Maroc
Du 27 05 au 02 06 11

Sebbar intransigeant

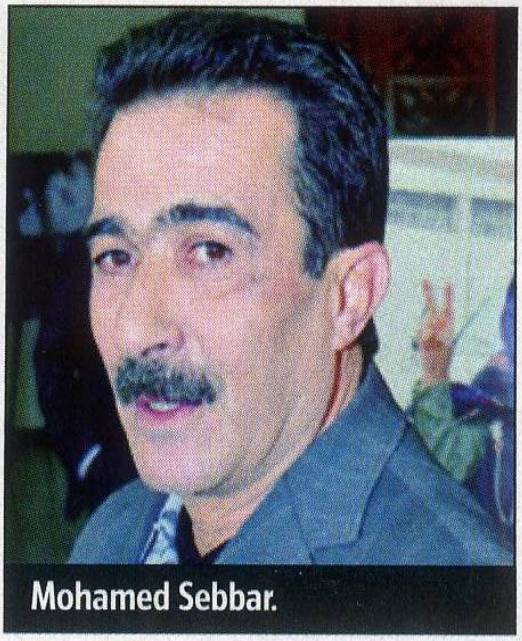
Mohamed Sebbar.

Le Conseil national des droits de l'Homme ne badine pas avec la légalité. Pour manifester, la loi exige une autorisation. Donc les manifestants qui ont fait l'objet d'interdiction par les forces de l'ordre ne peuvent pas compter sur Mohamed Sebbar, le secrétaire général du CNDH, pour leur donner raison. Pour lui, la police a droit d'utiliser la force. Attitude courageuse au moment où tout ce qui est légal est dénigré par les extrémistes.

Du 27 au 02 06 11

تظاهر

الصبار يبرر التدخل الأمني

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المتظاهرين الذين خرجوا يوم الأحد الماضي قد عمدوا إلى التظاهر دون ترخيص ودون احترام للشروط القانونية.

وأوضح الصبار، في تصريح لوكالة الأنباء "رويترز"، أن "القانون المغربي كما هو الشأن في البلدان الأوروبية يضع شروطا قانونية لتنظيم المظاهرات وذلك بتقديم تصريح للسلطات يوقع عليه ثلاثة أشخاص ويتطرق إلى موضوع المظاهرة والطرق التي ستسلك منها وتوقيت البداية والنهاية" ■

محمد الصبار

الصبار يرد على رويترز: لا أدافع عن استعمال العنف في التصدي للمظاهرات

الخميس، 26 ماي 2011 13:22 موقع لكم

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنه لا يدافع عن العنف في التصدي للمظاهرات.

وجاء توضيح الصبار في رسالة بعث بها على وكالة رويترز للأنباء، توصل موقع "لكم" بنسخة منها، وفيها يقول الصبار إن تصريحاته تعرضت على التأويل وأخرجت من سياقها.

وجاء في رد الصبار أنه قال لموفد رويترز "إن المتظاهرين تظاهروا دون الحصول على ترخيص ودون احترام للشروط القانونية، لكن هذا لا يعني البتة أنه يدافع عن استعمال العنف، ذلك أن عدم الحصول على الترخيص المذكور يعتبر من وجهة نظر قانونية خرقا للقانون الذي ينص على ضرورة تقديم تصريح للسلطات في الموضوع"

وبخصوص تصريح الصبار الذي أوردته رويتلاز والذي يقول فيه إن الشرطة تدخلت يوم الأحد "بسبب أن الحركة الشبابية فضلت تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية"، أوضح الصبار أن هذا التصريح "لا يشير، لا من قريب أو بعيد، إلى أنه يدافع عن استعمال العنف، لأنه لم يقدم سوى تفسيرا لما قد يدفع الشرطة إلى التدخل لتفريق المتظاهرين".

دواعي العنف المشروع"، دون أن يعني ذلك "أنه يدافع عن العنف "لكن الصبار لم ينف أن يكون قد شرح لموفد رويترز بحد ذاته".

وكانت وكالة رويترز قد قالت في مقال نشر على موقعها الإلكتروني إن الصبار "يدافع عن استخدام السلطات المغربية للعنف في التصدي للمظاهرات التي نظمت يوم الأحد 22 ماي 2011"، وهو الشيء الذي رأى فيه الصبار خلطا بين ما قاله صراحة والتأويل الذي أعطي لما قال.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
Hespress
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

الـ CNDH: الصبّار لم يدافع عن عنف القوى العمومية

هسبريس من الرّباط:

Friday, May 27, 2011

بعث المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسالة توضيح لمكتب وكالة رويترز بالرباط بمضمون يستغرب من خلاله ما أسمي "تأويل مراسلي الوكالة للتصريحات التي كان أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، قد أدلى بها خلال نافية لما أثير بخصوص "دفاع الصبار عن CNDH لقاء صحفي معه ظهيرة يوم الثلاثاء الماضي"، وجاءت رسالة الـ استعمال العنف في التصدي للمظاهرات".

وقد كانت وكالة رويترز قد قالت ضمن قصاصة لها بأن الصبار "يدافع عن استخدام السلطات المغربية للعنف في التصدي للمظاهرات التي نظمت يوم الأحد الأخير"، وهو الشيء الذي يصر الصبار نفسه على وصفه بـ "خلطا بين ما قاله صراحة والتأويل الذي أعطي لما قال"، وأوردت رسالة المجلس الوطني: "صحيح أن أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في سياق الحديث عن المظاهرات التي شهدتها مدن عدة من المملكة المغربية، قال إن المتظاهرين تظاهروا دون الحصول على ترخيص ودون احترام للشروط القانونية، لكن هذا لا يعني البتة أنه يدافع عن استعمال العنف".

وبخصوص ما سبق نشره على لسان الصبار بحديثه عن تدخل الشرطة "بسبب أن شباب 20 فبراير فضلوا تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية" عُقب على ذلك بكونه "لا يشير، لا من قريب أو بعيد، إلى أن أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدافع عن استعمال العنف، لأنه لم يقدم سوى تفسيرا لما قد يدفع الشرطة إلى التدخل لتفريق المتظاهرين".

وأضافت ذات الوثيقة الموجهة لـرويترز أنه: "لا بد من الإشارة إلى أن أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال صراحة إن التظاهر السلمي حق تكفله جميع المواثيق المرتبطة بحقوق الإنسان".

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

أسئلة أمام الرواية الرسمية حول معتقل تمارة

بعد أحداث 11 شتنبر 2001 ثمّ أحداث 16 ماي 2003، كثر الحديث عن وجود معتقل سري تابع للمخابرات في تمارة، تتمّ فيه ممارسات خارج القانون من اعتقال تعسفي وتعذيب ... خصوصا مع توالي شهادات المعتقلين الذين يؤكدون واقعة احتجازهم وتعذيبهم في هذا المعتقل.

تعاملت الدولة مع هذه الاتهامات بعدم الاهتمام ولم تكلف نفسها عناء الردّ على شهادات المعتقلين ولا على تقارير الجمعيات الحقوقية ولا على تحقيقات بعض الصحف التي أكدت وجود المعتقل (الصحفية مرية مكريم من أسبوعية الأيام)...

ومع موجة الثورات التي تجتاح المنطقة، وظهور حركة 20 فبراير في المغرب، التي نزلت إلى الشارع بقوة ورفعت شعارات تطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد... ظهر مطلب إغلاق معتقل تمارة من جديد، لكن هذه المرة بسند شعبي أكثر قوة. وتمّ تتويج هذا المطلب بوقفة أمام هذا المعتقل، لكنها تعرضت للقمع على يد الأجهزة الأمنية حتى قبل التئامها.

ومن أجل الردّ على هذا المطلب، قام وزير العدل بما قام به سلفه الراحل محمد بوزوبع وأوفد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط، الذي ردّد بدوره ما قاله سلفه، نافيا وجود مثل هذا المعتقل، ومؤكدا رواية المركب الإداري لـDST.

وتعززت الرواية الرسمية، بنفي وجود المعتقل، هذه المرة بشهادة شخصيات حقوقية، تمثلت في رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، وأمينه العام، محمد الصبار، بالإضافة إلى رؤساء الفرق النيابية بمجلس النواب.

كما أن الإخراج الإعلامي لهذه الرواية كان مختلفا، من خلال الندوتين الصحفيتين اللتين عقدهما كل من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط و الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إذا صدقنا الرواية الرسمية بعدم وجود معتقل تمارة السري، فإن مجموعة من الأسئلة تطرح:

هل شهادات كل هؤلاء المعتقلين المغاربة (من بوشتى الشارف إلى فتيحة المجاطي إلى أعضاء خلية أمغالا..) حول هذا المعتقل هي حقا مجرد أكاذيب وروايات خيالية من توقيع هؤلاء المعتقلين في إطار مؤامرة تستهدف صورة المغرب؟

هل شهادات المعتقلين الأجانب (الأثيوبي الأصل البريطاني الجنسية بنيام محمد..) تندرج هي الأخرى في إطار المؤامرة فقط؟

هل تقرير البرلمان الأوربي حول استعمال المخابرات الأمريكية (CIA) لأجواء البلدان الأوربية من خلال رحلات سرية لنقل المعتقلين في إطار محاربة الإرهاب، والذي ذكر معتقل تمارة السري وشهادات من مرّوا به، يعتبر بدوره مجرد أكاذيب وروايات لا أساس لها؟

هل تقارير الجمعيات الحقوقية، الوطنية والدولية، التي تحدثت عن هذا المعتقل، هي بدورها لا تستند على أي أساس صحيح؟

إذا كنا سنكذب كل هذه الأطراف ونصدق الرواية الرسمية، فإن ذلك يجب أن يتمّ بناء على أدلة ملموسة تفند كل هذه الروايات، وليس بناء على مجرد تصريح بالنفي فقط.

●نورالدين أسويق- الرباط

Revue de Presse du Cabinet droit de l'homme

المشهد

Du 27 au 02 06 11

بناء مستوصف في تازمامارت
وإجراء الدراسات التقنية ببعض المراكز
والتسوية العقارية تعرقل تنفيذ مشروع حفظ الذاكرة

أنسنة مراكز الاعتقال السرية السابقة بالمغرب

ما تزال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في ما يخص مسألة حفظ الذاكرة، المرتبطة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، تواجه بعض العراقيل، التي تحول تنفيذها، وتعطل بذلك إحداث مشاريع تنموية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية، بمراكز الاعتقال السري سابقا، وتمكين المواطنين من تملك تاريخهم، والحفظ الإيجابي لذاكرتهم.

المشهد المغربي

Du 27 au 02 06 11

برنامج حفظ الذاكرة خاتمة جيدة لتجربة العدالة الانتقالية

يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حاليا، بمعية باقي الشركاء المعنيين إلى تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحل الإشكالات المرتبطة أساسا بتسوية الوضعية العقارية لمراكز الاعتقال السري، قصد مباشرة عملية حفظ الذاكرة، من أجل تحقيق مصالحة الإنسان والمكان والتاريخ.

فمنذ سنة 2008، وفي إطار تفعيل هذه التوصيات المرتبطة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، انعقدت مجموعة من اللقاءات التشاورية مع الفاعلين الجهويين على مستوى أحد عشر إقليما معنيا بالبرنامج، وجرى اقتراح محاور عدة، خلال هذه اللقاءات، من أجل حفظ الذاكرة، ومصالحة السكان المحليين مع مراكز الاعتقال السرية. جاء على رأس هذه الاقترحات، ترميم مراكز الاعتقال السري «درب مولاي الشريف، وتازمامارت، وتاكونيت، وأكدز، وقلعة مكونة»، وخلق فضاءات لحفظ الذاكرة أو تحويل جزء من مراكز الاعتقال إلى أماكن للذاكرة «إحداث مراكز ثقافية ومركبات اجتماعية وفضاءات متعددة الاختصاصات ومراكز التوثيق والمواطنة»، وتصنيف الأماكن الرمزية كمآثر تاريخية «منزل عبد الكريم الخطابي، ودرب مولاي الشريف، وقصبة أكدز، وقصبة سكورة، وسينما السعادة..».

التسوية العقارية تجمد البرنامج

يقول عبد الرحيم شهيد، المسؤول عن برنامج جبر الضرر الجماعي وحفظ الذاكرة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان،

Revue de Presse du Conseil National des droits

المشهد المغربي
Du 27 au 02 06 11

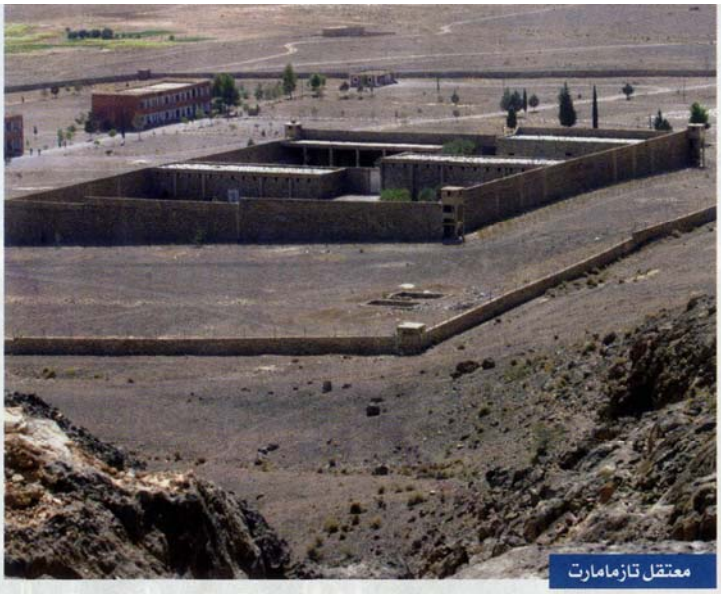
معتقل تازمامارت

عملية تحويل الملكية على أسس قانونية.

أما بالنسبة لدرب مولاي الشريف، فيبرز شهيد، أنه يضم طابقا سفليا عبارة عن مركز اعتقال، وفيه طوابق ما يزال يقطن بها مجموعة من رجال الأمن، وبالتالي، فالمجلس معني بتحويل البناية ككل لا الطابق السفلي، الذي كان يستخدم معتقلا، لذا هناك بحث لإيجاد بدائل سكن لرجال الأمن، لإخلاء العمارة، ومباشرة العملية.

في الطريق إلى التسوية

يؤكد عبد الرحيم شهيد أن هذه الإشكالات في طريقها للحل، والعملية ليست متوقفة، إذ إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينسق في الوقت الراهن مع المصالح الاجتماعية للإدارة العامة للأمن الوطني، ومؤسسة العمران، ووزارة الإسكان، ومع السكان المعنيين، لإيجاد حل من أجل إفراغ الطوابق ممن يسكنها، وتعويضهم بمساكن أخرى.

أما إشكال تسوية الوضعية العقارية لباقي مراكز الاعتقال، فهي الأخرى، يشتغل عليها المجلس، أيضا، وبالتالي، فأجرأة العملية رهين بحل هذين الإشكالين.

وأكد عبد الرحيم شهيد أن برنامج حفظ الذاكرة سيكون خاتمة جيدة لتجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مؤكدا أن ترميم هذه المعتقلات السابقة سيكون لنا فيه الكثير من الشجاعة، لأنه سيبين أننا أمام شعب لديه القدرة على أن يضع المرآة أمامه، ليقرأ تاريخه، ويتواصل مع الأجيال المقبلة، حتى لا يتكرر ما حصل.

وشدد شهيد على أن العملية ليست مسألة ميكانيكية، فهي مسألة مهمة في حياة شعب، تحتاج إلى وقت، ويجب أن تطبق بكيفية جيدة.

الشعب الذي له القدرة على أن يضع المرآة أمامه ليقرأ تاريخه شعب شجاع

مستوصف في تازمامارت ودراسات تقنية ببعض المراكز

رغم وجود بعض العراقيل المرتبطة بالتسوية العقارية، فإنه جرى، حاليا، في وسط مركز الاعتقال تازمامارت، الذي كان عبارة عن ثكنة عسكرية، بناء مستوصف مجهز، ينتظر التحاق الموارد البشرية للبدء في العمل، في إطار المشروع المندمج، الذي سيحول المعتقل ككل إلى مركب اجتماعي واقتصادي لحفظ الذاكرة.

وفي مراكز الاعتقال الموجودة بالجنوب الشرقي، ويتعلق الأمر بتاكونيت وأكدز وسكورة وقلعة مكونة، أجرت مؤسسة العمران الدراسة التقنية على هذه المراكز، لتبيان التكلفة المالية، وكيفية إنجاز المشاريع المقررة.

معتقل درب مولاي الشريف بالدارالبيضاء

قلعة مكونة

كان مركز الاحتجاز بقلعة مكونة في الأصل عبارة عن ثكنة عسكرية صغيرة على مرتفع مطل على قلعة مكونة، محاطة بأسوار مشيدة حسب الطريقة المتبعة محليا في البناء. بنيت بداخله ثلاثة أجنحة أضيفت إليها لاحقا خمسة أخرى، وبني الجناحان الرابع والخامس سنة 1982، وأضيف الجناح السادس سنة 1989، أما الجناح السابع فبني سنة 1990، وأضيف، أخيرا، الجناح الثامن سنة 1991.

ولا يتوفر كل جناح سوى على مرحاض واحد وصنبور ماء واحد، استعمل هذا المركز لأغراض الاحتجاز منذ 23 أكتوبر 1980، وهو تاريخ ترحيل المعتقلين المحتجزين بأكدز إليه، إلى أن جرى إغلاقه بعد الإفراج عمن بقي من المعتقلين على قيد الحياة بتاريخ 12 يونيو 1991.

تاكونيت

توجد مدينة تاكونيت في أقصى الجنوب الشرقي للمغرب، وتعرف بقسوة طبيعتها، وحدة ارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها حسب الفصول. واستعمل مركز الاحتجاز بتاكونيت، الذي كان في الأصل منزلا للكلاوي، من طرف الجيش الفرنسي ثم جيش التحرير، ثم الجيش الملكي خلال ما يعرف بحرب الرمال. واستعملته في ما بعد مصالح القوات المساعدة. يعتبر الأشخاص المنتمون إلى المجموعة المعروفة بـ «مجموعة الدارالبيضاء» أول من احتجز بهذا المركز. وتتكون من 215 شخصا اعتقلوا ما بين شهر دجنبر 1971، وبداية مارس 1972، بمناسبة استضافة مدينة الدارالبيضاء لمؤتمر القمة الإسلامي سنة 1971. وتضم هذه المجموعة عددا من المشردين والمتسولين، كما تضم تلاميذ ومستخدمين جرى اعتقالهم، سواء من الشارع أو من المحلات، التي كانت تؤويهم ليلا.

معتقل قلعة مكونة

إن هيئة الإنصاف والمصالحة، أوصت بتحويل مراكز الاعتقال السري إلى أماكن لحفظ الذاكرة، ومركبات اجتماعية واقتصادية، تساهم في التنمية الاجتماعية بالمحيط التي تقع فيه.

وأوضح شهيد أن من بين المراكز المعنية بهذه التوصية، درب مولاي الشريف بالدارالبيضاء، وقلعة مكونة وقصبة سكورة بإقليم ورزازات، وتازمامارت بإقليم الرشيدية، وأكدز وتاكونيت بإقليم زاكورة، مشيرا إلى أنه جرى توقيع اتفاقيتي شراكة تعنيان بتنفيذ هذه التوصية، الشراكة الأولى مع وزارة الداخلية المعنية أساسا بتسوية الوضعية العقارية لمراكز الاعتقال، والشراكة الثانية مع وزارة الإسكان والتنمية المجالية، التي ستساهم في ترميم هذه المراكز، إضافة إلى وجود تمويل من الاتحاد الأوروبي، للمساهمة في تحويل هذه المراكز أو تمويل الأنشطة، التي ستقام فيها.

واعتبر عبد الرحيم شهيد أن تحويل هذه المراكز خضع لنقاش طويل، وتطلب وقتا، لأن المجلس دشن بعد صدور التوصيات مشاورات طويلة مع الفاعلين المعنيين بهذه المراكز، سواء مع السكان المجاورين لها، بحكم أنها تتموقع وسط أحياء سكنية، أو الضحايا، الذين كانوا معتقلين في هذه المراكز أو المنظمات الحقوقية.

وبحسب شهيد، فإن كل واحدة من هذه الجهات كانت لها رؤية لتحويل هذه المراكز، وكيف ستكون؟، السكان المجاورون لمراكز الاعتقال، مثلا، رغبوا في تحويلها إلى مراكز للتنمية، تساهم في تحريك الوضعية الاقتصادية، أما الضحايا ففكروا في تحويلها إلى مراكز للذاكرة.

خرجت مجموع الورشات، التي نظمت، يوضح المسؤول عن برنامج جبر الضرر الجماعي، برؤية مندمجة بخصوص الوضعية، التي ستتحول إليها هذه المراكز، والتي تمكنها من لعب دور حفظ الذاكرة، وفي الوقت نفسه تكون مفتوحة على المستقبل، وتلعب دورا كبيرا في مجال ترسيخ حقوق الإنسان والمواطنة، وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون، أيضا، مزارات مفتوحة في وجه العموم، لأنها ستساهم في فك العزلة عن هذه المناطق.

هناك رؤية مندمجة بخصوص الوضعية التي ستتحول إليها مراكز الاعتقال

المسؤول عن برنامج جبر الضرر الجماعي وحفظ الذاكرة، يشير إلى أن العملية، اليوم، متوقفة بسبب إشكال الوضعية العقارية لهذه المراكز، رغم أن التصورات للوضعية، التي ستكون هذه المراكز مكتملة بنسبة مئوية كبيرة.

وبحسب عبد الرحيم شهيد، فإن التسوية العقارية تهم بشكل أساسي 4 مراكز اعتقال كانت في مرحلة معينة تابعة لورثة أملاك الكلاوي، وحتى عند استعمالها كمراكز اعتقال سرية في الماضي كانت وضعيتها العقارية غير واضحة، وبالتالي، فإن المجلس يسعى لأن تكون

لمحة تاريخية عن بعض مراكز الاعتقال السري

مفوضية درب مولاي الشريف

جرى استعمالها منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لأغراض الاعتقال التعسفي، وهي تابعة منذ إنشائها للفرقة الوطنية للضابطة القضائية. فمعظم المعتقلين في القضايا ذات الصبغة السياسية تعرضوا للاعتقال بها.

استعملت كمركز اعتقال وتعذيب في الفترة ما بين 1959 و1991، ومع أن المركز تابع للشرطة القضائية، التي تشرف على تنظيم احتجاز المعتقلين، فإن مصالح أمنية أخرى كانت تباشر، أحيانا، عملية الاستنطاق والتعذيب به. ويؤمن حراسة المركز بالتناوب أربعة فرق حراسة تابعة للوحدة المتنقلة الثالثة والرابعة. وكان عدد المعتقلين بالمركز يتراوح بين 40 و300 معتقل حسب الفترات.

أكدز

كان مركز الاحتجاز بأكدز في الأصل أحد قصور «الكلاوي»، وهو عبارة عن قصبة يحيط بها سور كبير وأبراج عالية، وتقع وسط واحة في بلدة أكدز. استعملت كمركز احتجاز منذ يناير1976، تاريخ نقل المجموعة المعتقلة على إثر أحداث سنة 1973 إليه، إلى غاية 1982، حسب إفادة المسؤول السابق عن المركز.

LE SOIR

Marches cauchemars

MOUVEMENT 20 FÉVRIER

Le Conseil national d'appui au Mouvement du 20 février a dénoncé, hier à Rabat, les violences policières ayant abouti à l'arrestation de plus de 150 manifestants de la marche du 22 mai.

LEÏLA HALLAOUI

© ARCHIVES

© ALPRESS

Le CNAM est en cours de préparation d'un rapport contenant plus de détails et de chiffres sur les représailles enregistrées dimanche dernier.

Nous n'avons pas encore établi le nombre exact des victimes, mais, il est certain que les blessés se comptent par centaines. Nous allons bientôt entamer notre enquête», déclare aux médias Mohamed El Aouni, coordinateur du Conseil national d'appui au Mouvement du 20 février (CNAM). Ce dernier a tenu, hier à Rabat, une conférence dont l'objectif a été de présenter des données sur la répression «sauvage» du 22 mai et le prochain programme de lutte.

Alors que le CNAM est en cours de préparation d'un rapport contenant plus de détails et de chiffres sur les représailles enregistrées dimanche dernier, les indicateurs actuels annoncent d'ores et déjà que le bilan sera important. *«21 militants ont été interpellés, à Tanger, et 6 autres à Rabat ; ils feront l'objet d'un procès ! »*, s'indigne Mohamed El Aouni soulignant que des hommes et des femmes ont payé de leur vie une manifestation supposée pacifique. *« Karim Chaïb a trouvé la mort à Sefrou, alors qu'un autre cas vient de nous être signalé à Martil»*, affirme ce militant.

La liste de ces « martyrs » pourrait également inclure 6 autres jeunes hommes retrouvés morts dans une agence bancaire à El Hoceïma. *« Nous avons des raisons de croire que ces cadavres sont ceux des victimes de la répression. Nous n'avons pas réussi à avoir des explications, notamment de l'agence bancaire où se trouvaient les corps. Mais ce que nous savons, c'est que l'enquête a démontré que ces jeunes ne sont ni des repris de justice, ni des délinquants qui auraient voulu commettre un quelconque vol »*, affirme ce coordinateur sans oublier de rajouter à cette liste cette jeune marocaine qui s'est immolée par le feu le 22 février, Fadoua El Aroui.

Le CNAM tient à préciser que les interventions musclées des autorités n'ont pas épargné les plus petits, dont un enfant de 5 ans à Rabat. *« La police a utilisé tous les moyens pour disperser les foules. A Tanger, c'étaient les véhicules blindés et, à Rabat, les motos. Et à plusieurs reprises, les policiers se sont transformés en lanceurs de pierres »*, s'insurge le coordinateur. A ces violences, le CNAM ajoute les saisies de caméras, d'appareils photos et de téléphones portables. *« La police voulait empêcher les militants de dévoiler la vérité. Un agent de police n'a pas hésité à brandir son arme contre une femme témoin des violences parce qu'elle avait pris des photos. Il lui a saisi son appareil photos, puis l'a arrêtée»*, relate Mohamed El Aouni.

La schizophrénie autoritaire

Face à autant d'acharnements, le Mouvement du 20 février campe sur sa volonté d'aller jusqu'au bout. *« C'est un mouvement indépendant, mais pas neutre puisqu'il défend une politique appelant le Maroc à devenir un État de droit et de loi et non plus celui du Makhzen »*, insiste Abdelhamid Amine, coordinateur du CNAM et vice-président de l'Association marocaine des droits humains (AMDH). Pour ce militant, cette répression dont plusieurs défenseurs des droits de l'Homme ont également été victimes dans la nuit du 22 mai, il est clair que les autorités font preuve d'une bivalence. *« Les autorités montrent simplement qu'elles sont perturbées par ce Mouvement du 20 février. Sinon, pourquoi agir avec autant de violence contre la manifestation du 22 mai alors que le cas était tout à fait différent lors des marches du 20 mars et du 24 avril ? »*, s'interroge Abdelhamid Amine.

Quelques jours avant cette marche sanglante du dimanche dernier, la Wilaya de Rabat avait indiqué, dans des communiqués, qu'aucune autorisation n'avait été octroyée au CNAM et que ce dernier n'était pas reconnu légalement. *«Le CNAM se compose d'une dizaine de coordinations à travers le Maroc. Nous avons été invités par le gouvernement et salués pour nos actions. Et c'est aujourd'hui qu'on nous sort cette carte de la légalité ! »*, proteste Abdelhamid Amine.

Le Conseil ne reculera pas et donne un nouveau rendez-vous aux adhérents au Mouvement du 20 février de sortir dans les rues dimanche 5 juin. *« Ce sera une marche d'une importance capitale pour nous et pour l'ensemble des militants »*, martèlent les coordinateurs. Le CNAM renforce ses rangs rappelant que ses marches resteront toutes pacifiques. *« Ce sont les pouvoirs publics qui décident d'en faire un terrain de violence. Ils sont les seuls responsables ! »*, préviennent Abdelhamid Amine.

Et le rôle du Conseil national des droits de l'Homme dans tout cela ? *« Il conforte les autorités dans leur transcription des faits. Pour nous, ce CNDH ne nous sert pas. Son secrétaire général vient même de montrer son opposition à ce que les marches atteignent les quartiers populaires »*, regrette Abdelhamid Amine. Et d'ajouter que les marches ont toujours été organisées dans les quartiers populaires sans aucun problème..◆

L'opinion.ma
Mise à jour à 15h : Maroc

La Commission nationale de solidarité avec Nini dénonce les poursuites contre le journaliste sur la base du Code pénal

La commission nationale de solidarité avec Rachid Nini, directeur du quotidien «Al-Massae», et de la défense de la liberté de la presse, a dénonce, mardi, les poursuites engagées contre le journaliste sur la base du Code pénal au lieu de recourir au Code de la presse.

L'application des dispositions du Code de la presse est la mieux indiquée dans ce genre d'affaire relative à la publication et aux faits reprochés au journaliste, ont souligné des membres de la commission lors d'une conférence de presse au siège du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM).

La commission a également exprimé son «étonnement» de la poursuite du journaliste en état de détention et du rejet de la demande en vue de sa libération provisoire dans la perspective de son procès, et ce en violation de la loi et en dépit des garanties de sa comparution devant le tribunal.

Elle a ainsi estimé que les conditions d'un jugement équitable font défaut dans cette affaire, appelant à «la libération immédiate» du journaliste.

Par ailleurs, le coordinateur du secrétariat de la commission, Ahmed Ouihman, a indiqué que la commission a adressé plusieurs lettres à «des parties responsables» dont les ministères de la Communication et de la Justice en vue d'une rencontre pour examiner l'affaire de Nini. Toutefois, a-t-il ajouté, aucune suite n'a été donnée à la requête de la commission à l'exception du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dont le secrétaire général a reçu les membres du secrétariat de la commission.

«Le secrétaire général du CNDH ne s'est pas contenté d'auditionner et d'exprimer sa compréhension des revendications de la commission, mais il a, de surcroit, fait part de la disponibilité du Conseil à collaborer et à déployer des efforts en vue de trouver une solution à cette affaire dans le cadre des normes juridiques en vigueur», a poursuivi M. Ouihman.

La commission, qui comprend notamment d'anciens ministres, des parlementaires, des universitaires, des artistes et des représentants de partis politiques et de la société civile, a, par ailleurs, plaidé pour l'accélération de l'adoption du projet de loi relatif au Code de la presse afin de permettre aux journalistes d'accomplir pleinement leur mission.

Rachid Nini est poursuivi pour avoir «jeté du discrédit sur une décision de justice, tenté d'influencer la justice et évoqué des faits incriminés non avérés».

26/5/2011

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme